الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/50/669
S/1995/882
23 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٥٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إليكم من السيد عثمان إرتور، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال. ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. جيليم
السفير
الممثل الدائم

241095 241095 95-32097
9532097

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وموجهة الى
الأمين العام من السيد عثمان إرتور

أتشرف بأن أشير الى التشويه الجسيم لواقع قبرص من قبل الممثل القبرصي اليوناني السيد نيكوس أغاثوكليوس. في الجلسة العامة ٢٩ من الدورة الخمسين للجمعية العامة، التي عقدت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبالنظر الى عدم وجود أي تمثيل قبرصي تركي في الجلسة المذكورة - بسبب اغتصاب الادارة القبرصية اليونانية واحتكارها المستمر، منذ عام ١٩٦٣، لاسم "حكومة قبرص" - يتعين علي أن أمارس حق الرد كتابة.

فقد تجاهل الممثل القبرصي اليوناني عمدا، في بيانه، المعلومات الأساسية لمسألة قبرص، وذلك بوصفه إياها بأنها مسألة "غزو واحتلال" من جانب تركيا، ظهرت في عام ١٩٧٤ بالتدخل التركي. وهذا افتراض لصحة السبب في وضع قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة منذ آذار/مارس ١٩٦٤. وحقيقة الأمر أن مسألة قبرص والتقسيم الحالي للجزيرة لم يحدثا نتيجة لما يدعى "غزو واحتلال تركيا لقبرص"، على نحو ما يزعم، ولكنهما حدثا نتيجة للمؤامرة اليونانية - القبرصية اليونانية وأعمال العنف العلنية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤، التي استهدفت تحويل دولة ثنائية الطائفة الى دولة قبرصية يونانية قبل ضم الجزيرة الى اليونان (الاتحاد). وبلغة اليوم، فإن العمل المشترك بين اليونان والقبارصة اليونانيين خلال تلك الفترة كان من الواضح أنه من أعمال "التطهير العرقي"، لأنه استهدف القضاء التام على الطائفة القبرصية التركية من خلال المذابح، والإرهاب، والطرد والترويع، وذلك وفقا لمخطط غادر عرف باسم "خطة أكريتاس"، والممثل القبرصي اليوناني لا يعترف بالحقيقة التي يمكن تبينها من الكلمات التالية التي جاءت على لسان الأسقف مكاريوس الراحل في خطبته المثيرة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، والتي مؤداها أنه قبل التدخل التركي حدث غزو لقبرص على يد اليونان:

"يعد انقلاب مجلس الثورة اليوناني غزوا، ومن نتائجه يعاني شعب قبرص بأسره، يونانيين وأتراك ... وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو النظام العسكري الحاكم في اليونان الى أن يسحب من قبرص الضباط اليونانيين الذين يخدمون في الحرس الوطني، وأن يضع نهاية لغزوه لقبرص".

وردت تركيا على هذا الوضع الخطير وغير القانوني بممارسة حقوقها والتزاماتها بمقتضى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. لذا كان التدخل التركي في قبرص مشروعا تماما بمقتضى هذه المعاهدة، وله ما يبرره تبريرا كاملا، نظرا لأنه أنقذ القبارصة الأتراك من الإبادة وحمى استقلال قبرص الثنائي الوطنية.

وغني عن القول أنه في غياب أي تسوية سياسية، فإن الوجود العسكري التركي في الجزيرة هو شرط أساسي لأمن الشعب القبرصي التركي، وقد خدم هذا الوجود قضية السلام في الجزيرة خلال السنوات الـ ٢١ الأخيرة، وهو ما يشهد عليه عدم وجود أي نزاع مسلح خلال هذه الفترة. وبالنظر الى إمكانية تكرار العدوان من القبارصة الأتراك على يد اليونان والقبارصة اليونانيين - الذين انضووا مرة أخرى تحت لواء ما يدعى بـ "نظرية الدفاع المشترك" ويهددون باجتياح قبرص الشمالية - يصبح الحفاظ على قوة الردع التركية أمرا أكثر لزوما.

ويتضح من ادعاءات ممثل القبارصة اليونانيين بشأن "اللاجئين"، و "المستوطنين" و "انتهاك القانون الدولي" أن الجانب القبرصي اليوناني سيستغل أي مسألة أو يصطنع مسائل جديدة لا لشيء إلا لمجرد إطلاق سحابة دخان يستر وراءها حملته المستمرة في اضفاء الطابع العسكري المقترن برفضه مشاركة السلطة مع القبارصة الأتراك على أساس المساواة السياسية، على النحو المتوخى أيضا في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الواضح أن الجانب القبرصي اليوناني لا ينوي، بأي حال من الأحوال، التخلي عن اسم "حكومة قبرص" الذي اغتصبه بقوة السلاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣. وبدلا من التظاهر باحترام القانون الدولي، ينبغي للادارة القبرصية اليونانية أولا أن تعلل التقويض المنظم لسيادة القانون في قبرص منذ ذلك الوقت، مما أدى لا محالة الى الوضع الراهن. وفي هذا الصدد، فإن الكلمات التالية لرئيس المحكمة الدستورية العليا لقبرص في ذلك الوقت، البروفيسور إرنست فورتسوف، تنطبق كما كانت تنطبق في ذلك الحين: "لقد حدث كل هذا لأن مكاريوس أراد أن يلغي جميع الحقوق الدستورية للقبارصة الأتراك. ومن اللحظة التي بدأ فيها مكاريوس في حرمان القبارصة الأتراك علنا من حقوقهم، لم يكن بد من الأحداث الحالية". (حديث أدلى به في مقابلة مع مراسل لوكالة يونايتدبرس إنترناشونال في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣).

وبالنسبة لمسألة المشردين، أود أن أذكر الجانب القبرصي اليوناني بأن هذه المسألة تمت تسويتها تسوية أساسية بين الجانبين من خلال اتفاق فيينا الثالث، المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، الذي وافق فيه الجانبان رسميا على تبادل السكان. وقد نفذ الاتفاق تحت إشراف الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، مما مهد الطريق لتسوية ثنائية النطاق وثنائية الطائفة لمسألة قبرص. والاتفاق وتنفيذه مسجلان كما ينبغي في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (انظر الوثيقة S/11789 المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥). وأي مشكلة متبقية تتصل بهذه المسألة ستخضع لمحادثات بين الطائفتين. وسيفعل الجانب القبرصي اليوناني خيرا بمجيئه الى مائدة المفاوضات لمناقشة جميع المسائل المتصلة بقبرص، بدلا من إثارته لدعاية لا أساس لها بشأن هذا الموضوع أو سواه، مقوضا بذلك من احتمالات التصالح.

وتجب أيضا الإشارة الى أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي حاول دائما، مع اليونان، تغيير السمة الديموغرافية لقبرص، ليس فقط بإدخال الآلاف من الجنود والمستوطنين من اليونان منذ عقد الأربعينات،

وإنما أيضا بمحاولته "تطهير" قبرص من سكانها ذوي العرق التركي. ويواصل القبارصة اليونانيون حاليا إدخال الآلاف من المهاجرين وسواهم من بلدان أخرى، ونتيجة لهذه السياسات الخرقاء، أصبحت قبرص الجنوبية مركزا لغسل الأموال، وتهريب المخدرات والأسلحة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

وينبغي أن يكون من الواضح مما تقدم أن القبارصة اليونانيين هم أقل المؤهلين للحديث عن احترام "حقوق الانسان" عندما تشهد تقارير متتالية للأمين العام وتقارير الصحافة الدولية على أنه خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ كانت هناك حملة منظمة للتطهير العرقي موجهة ضد الشعب القبرصي التركي على يد الجانب القبرصي اليوناني. واليوم يشن الجانب القبرصي اليوناني حملة ضارية لتشويه سمعة القبارصة الأتراك وتركيا والدعاية ضدهم - وهي حملة عنصرية في أساسها - ويفرض حظرا غير إنساني بالمرة على شعب قبرص الشمالية. وبالاضافة الى ذلك، فبمواصلة التحجج بأسطورة "التهديد التركي"، تقوم اليونان والجانب القبرصي اليوناني بتكديس غير مسبوق للأسلحة والقوات المسلحة في قبرص الجنوبية، وذلك في سياق "نظرية الدفاع المشترك" التي ليست سوى إثبات عملي لحلم القومية المتطرفة القديم العهد بجعل قبرص جزيرة هيلينية، كجزء من إنشاء "اليونان الكبرى".

وإني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيأخذ في الاعتبار، عند تناوله لمسألة قبرص، آثار هذه المغامرة الطائشة على عملية المفاوضات والسلم والاستقرار في المنطقة.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتور
الممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -